

ارتفاع الدين العام للأردن يعسر مهام التعافي الاقتصادي

أكدت وكالات التصنيف الائتماني أن الأردن سيكافح ارتفاعا قياسيًّا في حجم الدين الخارجي نتيجة تداعيات كورونا على اقتصاد البلد المنهك أصلا ما يعسر تحديات إصلاح الأوضاع في بلد يعتمد بصفة كبيرة على المساعدات الدولية.

عمان - عَدَّت توقعات وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني بارتفاع قياسي في قيمة الدين الخارجي للأردن من مهمة الخروج من نفق المتاعب الاقتصادية حيث يعاني البلد أصلا من إشكاليات لا حصر لها.

وتوقعت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني، ارتفاع إجمالي الدين العام بما فيه الديون المضمونة والبلديات والمتأخرات المورقة، إلى 112 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. ويرى خبراء أن هذه المؤشرات ستعقد خطط الحكومة لإنعاش الاقتصاد حيث سيشكل الدين عبئا كبيرا يتقسط كاهل الموازنة العامة المنهكة أصلا في ظل ركود الإنتاج تبعا لتداعيات الوباء وتقلص السياحة.

وعقدت تداعيات الوباء المشاكل الاجتماعية بالنظر لتدهور القدرة الشرائية وارتفاع البطالة، فضلا عن الانكماش الاقتصادي وتراجع نسق الاستثمارات المرتبط بعوامل صحية وعالمية في ظل تراجع الاقتصاد العالمي وحركة الطيران.

وأضافت الوكالة، في تقرير حديث نشرته وكالة الأنباء الأردنية، أنها تعمل على تضمين حسابات مؤسسة الضمان الاجتماعي والحكومات المحلية في تعريف الحكومة العامة، وفقا لمعاييرها السيادية، متوقعة أن ينخفض العجز الحكومي العام تدريجيا إلى ما يقرب من مستوى 2019 البالغ 0.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023.

وأضافت أن الفوائض دعمت النمو القوي للوصول في مؤسسة الضمان الاجتماعي، ما يسمح لهم بمواصلة زيادة حيازاتهم من الأوراق المالية الحكومية، حيث استحوذ صندوق استثمار الضمان الاجتماعي على 20 في المئة من إجمالي الدين العام في 2019، من حوالي 11 في المئة في 2013.

وبينت الوكالة أنها ما زالت تنظر إلى الصندوق كمصدر طوعي للتمويل المحلي، لأن البنوك المحلية لديها أيضا رغبة في شراء الأوراق المالية الحكومية، ومع ذلك، يمكن تغير الرأي عند متابعة المزيد من التراجع السريع لاكتشاف صندوق استثمار الضمان الاجتماعي للحكومة.

بأزمة فايروس كورونا المستجد ستؤدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي في عام 2020، ولكن بالمقابل توقعت انتعاشا تدريجيا من عام 2021، بمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 2.5 في المئة خلال الأعوام 2021 - 2023. وتوقعت الوكالة أن يواصل المانحون الرئيسيون دعم الأردن من خلال التمويل والمنح، رغم الركود العالمي.

وأضافت أن العديد من الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصراع السوري وتدفق اللاجئين، أدت إلى توتر عملية صنع السياسة في الأردن والمالية العامة على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث كانت بيئة الاقتصاد الكلي مليئة بالتحديات وسط النمو الضعيف في السنوات الأخيرة.

وبينت الوكالة أن البطالة لا تزال مرتفعة عند 19.3 في المئة في الربع الأول من هذا العام، وفي هذا السياق، فإن جائحة فايروس كورونا تهدد الأجندة



للعرض فقط

الغموض يكتنف قرار تخلي الجزائر عن مشروع «ديزرتيك» للطاقة

شكوك حول ضغوط مستثمرين أجنبى للحفاظ على مصالحهم التقليدية



الانتقال الطاقى في مرمى التجاذبات السياسية

تفوق 550 مليون دولار، لتطوير حقول غاز جنوب غربي البلاد. وسيضطلع مجمع الشركات المحلية بمشروع تطوير شبكة خطوط أنابيب لحقول غاز تقع جنوب غربي البلاد، وإنشاء شبكات تجميع للغاز وخطوط ضخ بطول 700 كيلومتر، على أن تتمكن الشركة من إنتاج 11 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا بحلول العام 2022، فضلا عن ثلاثة آلاف وظيفة.

وكان وزير الطاقة عبدالمجيد عطار، قد اعترف في تصريحه للإذاعة الحكومية، بأن "هناك تأخرا كبيرا في النصوص التطبيقية بالنسبة لقانون المحروقات وأن البيروقراطية عرقلت كثيرا نشاطاتنا حاليا على إعداد 15 نصوص تطبيقية كتصنيف الصفقة الاستثمارية سيتم تقديمها للمصادقة بداية أكتوبر القادم، وهي من بين 43 نصوصا لأنها تفتح الباب أمام عقد الشركات والمستثمرين الأجنبي".

وفي خطوة لطمأنة المستثمرين الداخليين للطاقة، أوضح عطار بأن "استهلاك الكهرباء كان أقل من السنوات الماضية في وقت بلغ حجم الإنتاج 17 ألف ميجاوات، وهي كافية لتغطية الطلب في فصل الصيف حيث تبلغ الذروة في شهر أغسطس".

مصر تقترب من طرح عملات بلاستيكية لتحسين النظام الضريبي

وخلال السنوات الماضية، طالب عدد من الاقتصاديين المصريين بتغيير العملة لتطوير الاقتصاد وتسهيل حركة الأموال بصورة رسمية. وتعرّض جهود ضم هذا القطاع من الاقتصاد إلى المنظومة الرسمية في البلاد للجدل، حيث يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى نحو 157 مليار دولار، على اعتبار أنه يمثل 40 في المئة من الناتج المحلي للبلاد البالغ 394 مليار دولار.

وأوضح البنك المركزي المصري أن عدد المواطنين الذين لديهم حسابات بالبنوك يصل إلى نحو 17 مليون مواطن، من إجمالي 54 مليون مواطن سجلوا في قواعد بيانات اللجنة العليا للانتخابات، وهم الراشدون المؤهلون لفتح حسابات مصرفية، وأُسست مصر أول مجلس قومي للمدفوعات الإلكترونية، بهدف خفض استخدام النقد خارج البنوك وتحفيز طرق الدفع الإلكتروني لمراقبة التعاملات وحصر الأنشطة غير الرسمية. وكانت الغرفة الأميركية في القاهرة قد طرحت في وقت سابق هذا العام رؤية لتحفيز الاقتصاد غير الرسمي وتشجيعه على الانضمام إلى المنظومة الرسمية عبر فرض ضريبة قطعية بقيمة 20 دولارا على المشروعات متناهية الصغر سنويا.

التخلص من النفوذ الفرنسي، الذي رافق قدوم السلطة الجديدة بقيادة الرئيس تبون إلى قصر المرادية، لاسيما وأن الفرنسيين يستحوذون على استثمارات كبيرة في مجال الطاقة التقليدية (الغاز والنظف). ويجري الحديث عن اتفاقيات غير معلنة بين الجزائر وشركة توتال الفرنسية تستأجر بموجبها على بواكير استكشاف واستغلال الغاز الصخري في الجزائر.

وأكد عبدالمجيد عطار، في تصريحه للإذاعة الحكومية، على أن "الإستراتيجية الطاقوية الجديدة تمنح الأولوية لتوفير الأمن الطاقوي بعيد المدى في ظل تنامي الاستهلاك الداخلي، مع التوجه نحو الاعتماد أكثر على مصادر الطاقات المتجددة، وتسخير القوة الغازية والنظفية لخلق مناصب الشغل".

وأوضح بيان "الأولى في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة ستكون للأمن الطاقوي بعيد المدى الذي يعد الركيزة الأساسية لأي تطور أو نشاط اقتصادي، وأن هذا الأمن الطاقوي يمكن بلوغه عبر تحسين مردودية الاستكشاف واستبدال الاحتياطات الموجودة وتحسين عمليات الاسترجاع، لافتا إلى

لا يزال الغموض يكتنف القرار الجزائري بصرف النظر عن مشروع "ديزرتيك" الطاقوي، في ظل تكتم الحكومة عن خلفيات القرار المفاجئ، واستمرار اللغط حول إمكانية خضوع الجزائر لضغوط فرنسية من أجل استمرار مصالحها الطاقوية التقليدية، وقطع الطريق عن أي منافس لها في قواعدها الاقتصادية التاريخية.



الجزائر- فاجا وزير الطاقة الجزائري عبدالمجيد عطار الرأي العام، بصرف بلاده النظر عن مشروع "ديزرتيك" للطاقة الشمسية في الجنوب الصحراوي بالشراسة مع ألمانيا، ولم يقدم الأسباب الحقيقية للقرار إن كانت تتعلق بالجدوى الاقتصادية أو وقوعه تحت توازنات أخرى.

وما زاد من الجدل هو أن سلفه في القطاع وفي نفس الحكومة محمد عرقاب، كان قد أكد بداية الاتصالات بين الطرفين لبعث المشروع من جديد.

وصرح الخبير الطاقوي وزير الطاقة في حكومة بلاذغة عبد العزيز جراد الثانية، في تصريح للإذاعة الحكومية، بأن "مشروع 'ديزرتيك' للطاقة الشمسية لم يعد مطروحا للنقاش، وأنه سيتم الاستعاضة عنه ببرنامج يركز على تقليص استهلاك الطاقة الاحتياطية مع مشاريع صغيرة، تعتمد على استغلال التقنيات الحديثة وإنشاء محطات صغيرة".

وحصل تصريح الوزير عبدالمجيد عطار مبررات الجدوى الاقتصادية للمشروع، وعدم استعداد الجزائر للاستثمار في مشروع ضخم تقدر تكلفته بنحو 400 مليار دولار، بحسب الأرقام الأولية التي قدمت في بداية المشروع المتعثر منذ مطلع الألفية.

إلا أن غياب الشفافية في قرار الاستغناء عن المشروع أثار لغطا في الدوائر الاقتصادية والطاقوية، ولم يستبعد هؤلاء ورقة النفوذ الفرنسي وإمكانية ضغط الدوائر الباريسية على الجزائر من أجل سحب المشروع ثانية، بعدما سحب لأول مرة سنة 2007.

وجاء القرار مفاجئا وصادما لواسطاروجت له برسم صورة وريدة للمشروع، خاصة مع هيمنة خطاب

القاهرة - تقترب مصر من إطلاق عملات بلاستيكية في إطار تحركاتها لتحسين أداء منظومتها الضريبية ومحاصرة التهريب الضريبي الذي ينتعش بفعل تنامي التداولات النقدية نظرا لغياب الآثار والرقابة على المعاملات.

أكد طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري، أن البورصة المصرية تحتاج إلى أوراق مالية جديدة، وطرح الشركات في البورصة يجعلها تخضع للرقابة والحساب.

وقال عامر في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية "ما تردد عن تغيير مصر للعملة لا أساس له من الصحة، ولكن العملات الصغيرة من كثرة استهلاكها تتغير، لذلك نسعى أن تكون قدرتها على الاحتمال أطول". وأضاف "سنستخدم البلومير لإنتاج نقود من فئة 10 و20 جنيها على أن تكون متاحة في العام المقبل وهي قريبة من العملة البلاستيكية بعض الشيء".

ويرى عامر أن ارتفاع الضرائب لا يساعد على جذب الاستثمار، مشددا على ضرورة التنازل عن الغرامات الضريبية المحقة في السوق، موضحا أن فكر الدولة ومؤسساتها هو حماية الأسواق وحماية الصناعة من الدائنين.



طارق عامر
البورصة المصرية تحتاج إلى أوراق مالية جديدة وطرح الشركات

وتستعين القاهرة في مواجهتها الجديدة بطباعة فئات نقد بلاستيكية مع بدء تشغيل مطبعة البنك المركزي الجديدة تزامنا مع انتقال وزارات ومؤسسات حكومية عديدة إلى العاصمة الإدارية. وتسعى الحكومة من وراء هذه الخطوة إلى السيطرة بشكل أكبر على اقتصاد الظل، حيث أنها تأتي في سياق الإصلاحات، التي تنفذها لإنعاش معدلات النمو على أسس مستدامة.

ومن خلال طرح الفئات النقدية الجديدة تستطيع السلطات حصر قيمة



عبدالمجيد عطار
مشروع "ديزرتيك" للطاقة الشمسية لم يعد مطروحا للنقاش

ويبدو أن الجزائر التي راجعت قانون الطاقة والاستثمارات الاقتصادية خلال الأشهر الماضية، لا زالت تراهن على النفط والغاز كمصادر للطاقة لتلبية حاجياتها الداخلية والاستفادة من عائداتها التصديرية، ولذلك تتطلع إلى استثمارات أجنبية في الطاقة التقليدية وتوسيع عملية الاستكشاف في مناطق الشمال والبحر.

وكانت شركة سوناطراك الحكومية، قد أبرمت في بحر هذا الأسبوع ست اتفاقيات مع تجمع شركات محلية بقيمة